الفصل الخامس

تمويل التعليم

مفهومه – مصادره – مؤشراته

مقدمة

أولا – مفهوم التمويل وتمويل التعليم

أ- مفهوم التمويل

ب- مفهوم تمويل التعليم

ثانيا – مصادر تمويل التعليم

ثالثا – مؤشرات تمويل التعليم

رابعا – معايير تقييم نظام التمويل

خامسا – تحديات تمويل التعليم

obeikandl.com

الفصل الخامس

تمويل التعليم

مفهومه – مصادره – مؤشراته

مقدمة

يعتبر تمويل التعليم إحدى المدخلات الهامة فى أى نظام تعليمى ، حيث يظهر أثره واضحا فى أن التعليم يقف عاجزا عن تحقيق أهدافه إذا ما عانى بشدة من نقص التمويل ، ويعد تمويل التعليم من المشكلات التى يواجهها نظام التعليم فى كثير من دول العالم على أساس أن انتشار الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية يصاحبه زيادة فى الطلب على التعليم وفى نفس الوقت يلاحظ أن التوسع فى التعليم يتطلب أموالا ضخمة نظرا لما تحتاجه من أبنية ومعدات وأدوات ومعلمين وإداريين وغير ذلك .

ولذلك فإن تحقيق الأهداف التربوية وتنفيذ الخطط التعليمية إنما يعتمد أساسا على مدى قدرات السلطات التعليمية المسئولة على تقدير التكلفة اللازمة من ناحية أخرى ، سواء كانت إجراءات تدبير هذه الاحتياجات المالية تعتمد أساسا على ميزانية الدولة أم على مصادر أخرى يمكن من خلالها تدبير نسبة ملائمة من تلك الاحتياجات ، وتتعدد مستويات جهات تمويل التعليم من دولة إلى أخرى وفقا لنظامها السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، فالنظم ذات الطابع المركزى (جمهورية مصر العربية) فى إدارة التعليم تكون معظم أن لم تكن جميع مخصصات التعليم تتحملها الدولة الحكومة مع القليل من مصادر التمويل الأخرى ، وفى نظم أخرى تتسم أساسا باللامركزية مثل (الولايات المتحدة الأمريكية) تقع مسئولية التمويل على عاتق السلطات المحلية أساسا

بنصيب كبير إلى جانب ساعات مالية تخصص من الميزانية العامة للدولة لصالح التعليم فى المحليات (الولايات) وإن كانت تمثل نصيبا أقل .

وبذلك تعتبر قضية تمويل التعليم من القضايا المهمة التى تشغل بال رجال التربية والاقتصاد فى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، وقد اهتمت دراسات عديدة بالعلاقة الوثيقة بين التعليم والاقتصاد ، ولم يعد ينظر إلى العملية التعليمية على أنها مجرد خدمة اجتماعية ترفيهية بل أصحبت استثمار يستهدف تحسين مستوى حياة الأفراد ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .

وظل اهتمام عملية التنمية موزعا بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية حتى اختزال فى الجانب الاقتصادى البحث على حساب الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية ، وفى البداية قاوم رجال التربية فكرة الربط بين التعليم والإنتاج خشية إضعاف الدور الثقافى والفكرى والجمالى للتربية ، فكان التقدير فى رصد الموارد المالية للتعليم باعتباره أنه لا يغطى تكلفته ، ولكن تبددت هذه المزاعم مع أبحاث عديدة أثبتت أن التعليم يسهم بنحو 23 ٪ من الزيادة فى الدخل القومى ، كما بينت ذلك تقارير البنك الدولى التى أكدت أن الدولة التى تتمتع بمعدلات نمو اقتصادى مرتفع من دول العالم الثالث تتمتع بأعلى معدلات تعليم وأصبح الإنفاق على التعليم يعكس مدى ما يوليه المجتمع من أولوية للتعليم .

ويرجع بعض التربويين نماء اقتصاديات الدول المتقدمة مثل اليابان ذات الموارد الطبيعية المحدودة إلى زيادة الإنتاج القومى بفضل الاستثمار التعليمى ، إذن فالقضية اختبار الاستثمار فى البشر بتشكيله وإعداده ليصبح منتجا نهائيا بأعلى كفاءة ، ولكى يتحقق ذلك يلزم مزيدا من التمويل ، ويزداد المال اللازم

كلما تقدمنا نحو المنافسة مع المؤسسات الخاصة فى الداخل والخارج ، وبذلك فالأمر يتوقف على كم الأموال المنفقة وكيفية توزيعها .

ويواجه تمويل التعليم فى الدول النامية مشكلة عجز الموارد المالية المتاحة عن تقديم الدعم المالى المناسب لتقديم الخدمة التعليمية بالمستوى المناسب وقد كشف عن هذه الأزمة تقرير فيليب كومبز حول أزمة التعليم المعاصر ، ولكنها ازدادت عمقا واتساعا عما بينها هذا التقرير ، الأمر الذى دعا البلدان المختلفة للبحث عن أفضل الصيغ المالية التى تحقق المعادلة أقل تكلفة وأكثر إنتاجية ممكنة .

أولا : مفهوم التمويل وتمويل التعليم :

أ- مفهوم التمويل

يعرف التمويل بأنه مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف محددة وإدارتها بكفاءة عالية .

كما يعرف أيضا التمويل بأنه تكوين رأس مال لتنفيذ عمل معين لتحقيق نتيجة مرغوبا فيها قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو قد تكون جامعة لكل هذه الأغراض .

ب- مفهوم تمويل التعليم :

يقصد بتمويل التعليم بأنه الوظيفة الإدارية التى تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة وتحقيق الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة فى استمرار ونجاح المنظومة .

كما يعرف أيضا تمويل التعليم بأنه محاولة تدبير الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ خطة التعليم خلال فترة زمنية محددة ، وذلك فى ضوء ما تم تحديده

مسبقا من كلفة .

كما يعرف أيضا تمويل التعليم بأنه كل ما ينفق على التعليم من قبل النظام الاقتصادى فى صورة أموال سائلة أو مساعدات عينية تنفق بشكل مقصود فى سبيل توفير الخدمة التعليمية للأبناء وبالطبع لا يدخل ضمن ذلك قيمة وقت المعلم والتلميذ .

ومن المعروف أنه كلما زادت هذه الأموال وحسن توجيهها انعكس ذلك فى تجويد العمل التعليمى ، ورفع مستوى الخريجين ، ولهذا تحاول الدول جاهدة رفع إنتاجية التعليم ، إما عن طريق زيادة ما ينفق عليه أو عن طريق ترشيد هذه النفقات لتحقيق أفضل النتائج ، وأصبح ينظر إلى منظومة التعليم وعملية التعليم أنها تمثل جزءا مهما فى مدخلاتها .

ثانيا : مصادر تمويل التعليم :

تختلف مخصصات التعليم بالطبع من بلد لآخر حسب إمكانياته المالية وإن كانت تمثل بالنسبة للدول النامية جزءا كبيرا من ميزانيتها القومية مع صغر هذه الميزانيات نسبيا وتوالى المطالب العاجلة الملحة عليها والمعادلة الصعبة لهذه الدول هى كيف يتحقق أكبر توسع ممكن فى التعليم بالأموال المحدودة المتاحة .

ويتم تمويل التعليم عن طريق مصادر أساسية وأخرى ثانوية :

أولا – المصادر الأساسية : تشمل هذه المصادر الأساسية الميزانية المخصصة للتعليم من الأموال العامة للدولة كما تشكل الضرائب المباشرة ، وغير المباشرة أهم مصادر التمويل التى تعتمد عليها حكومات الدول المختلفة ، وتشكل أيضا القروض جانبا مهما من مصادر التمويل الأساسية كما توجد أيضا أقساط

التعليم الخاص التى تعتبر من مصادر التمويل الأساسية ، ومن أهم مكونات المصادر الأساسية لتمويل التعليم ما يلى :

1- الميزانية المخصصة للتعليم :

درجت الحكومات على تخصيص مبلغ معين من المال من ميزانية الدولة للإنفاق منه على التعليم ولاشك فى أن مثل هذه المخصصات ترتبط ارتباطا وثيقا مباشرا بالدخل القومى من جهة وميزانية الحكومة من جهة أخرى ، ولذلك تعتبر النسبة بين ميزانية التعليم وكل من الدخل القومى والميزانية العامة من المعايير التى يستدل بها على الجهد النسبى الذى تبذله الدولة فى التعليم وهو ما يمكن أن يتخذ أساسا للموازنة بين الدول المختلفة فى هذا المضمار .

ونتيجة للتفاوت الكبير بين الدول فيما تخصصه للتعليم ورغبة فى تبصير الحكومات بما ينبغى أن تخصصه فى حدود إمكانياتها فقد أوصت اليونسكو والمؤتمرات الدولة بمعدلات عالمية تراعيها الدولة وتسترشد بها ، وهى أن تكون ميزانية التعليم فى حدود تتراوح من 14 – 17 ٪ من الميزانية العامة للدولة وحوالى 4 إلى 5 ٪ من الدخل القومى وهى نسب تأخذ بها معظم الدول العربية وتزيد عليه فى بعض الأحيان .

وتتكون الميزانية عادة من بنود متعددة يمكن إدراجها تحت قسمين كبيرين :

أ- التكاليف الرأسمالية أو النفقات الثابتة وهى تشكل تكاليف الأراضى والمبانى والمعدات والأدوات والتجهيزات والأثاث .

ب- التكاليف والنفقات الدورية وهى تشمل مرتبات المعلمين والإدارة والإيجارات وتكاليف المياه والنور والصيانة .

وتعتبر الميزانية أداة للرقابة لأنها تحدد الأنشطة التى تدور فى نطاقها ويجب ألا تكون الميزانية جامدة وغير مرنة ، والميزانية تحكم القرارات المتخذة وأى

مدير يتجاوز حدود ميزانية لابد أن يكون لديه مبرر قوى لطلب الزيادة من المال وهو فى هذه الحالة قد يتعرض لنقد على قصور تخطيطية إذا كان فى الإمكان توقع حدوث مثل هذه الزيادة وإذا وفر من ميزانية قد يتعرض أيضا للنقدد على قصور تخطيطية وعدم تحقيقه للواجبات التى حددت له بموجب الأموال المرصودة فى ميزانيته وينبغى أن يكون لكل ميزانية تقويم لها ولعملياتها ويمكن عمل ذلك بدراسة جوانب الميزانية فى أبعادها الثلاثية والتى تتمثل فى الأبعاد التالية :

1- الإيرادات .
2- المصروفات .
3- الخطة أو البرنامج التعليمى .

وينبغى أن يكون المعيار النهائى للحكم على الميزانية هو مقدار ما أسهمت به من أجل خدمة التلاميذ والمجتمع ، وتحظى المدرسة فى النظم المتقدمة بميزانية خاصة بها حتى فى النظم المركزية مثل الاتحاد السوفيتى حيث يكون لها ميزانية كاملة تشمل رواتب المعلمين ولكن ليس للمدرسة فى البلاد العربية ميزانية مستقلة على الرغم من أنها الوحدة الإنتاجية الرئيسية وهى الأرض الفعلية التى يتم عليها إنجاز العملية التربوية ، ولذلك نجد شخصية المدرسة من الناحية المالية فقيرة جدا ، وقد آن الأوان لأن تخصص لكل مدرسة ميزانية مستقلة أو خاصة بها ومع هذا تساعد المدرسة السلطات التعليمية المركزية فى إعداد ميزانية التعليم وتقوم إدارات التعليم المركزية المختلفة بتجميع هذه الميزانيات وتقديمها إلى السلطات التعليمية العليا وهذا قد تقوم بتعديل الميزانية فى صورتها النهائية ، وتلعب السياسة العامة للبلاد دورها فى تحديدها وما يخصص للتعليم من الميزانية العامة للدولة فحجم هذه الميزانية يتوقف فى صورته النهائية على نظرة حكام البلاد لأهمية التعليم والأولوية التى تعطى له

ومدى نجاح وزير التربية والتعليم فى عرض ميزانيته لهذه السلطات وإقناعهم بالموافقة عليها .

وتمثل رواتب المعلمين عادة أكبر نصيب فى النفقات الدورية للميزانية إذ تصل إلى ما يتراوح بين 60 – 80 ٪ من الميزانية وهناك جزء آخر يوزع على فروع وأنواع التعليم المختلفة حسب أولويتها وأهميتها ومن المعروف أن التعليم الابتدائى يحتل المقام الأول من الأهمية فى الميزانية للدول العربية .

وتدل الزيادة المطردة الملحوظة فى الميزانيات السنوية للتعليم على نمو النشاط التعليمى بصفة هامة إلا أنه ينبغى أن تأخذ جانب الحذر والاحتياط فى الوصول إلى تعميمات من هذا النوع قبل التأكد من أن هذه الزيادة هى حقيقة زيادة فى الجهد التعليمى فقد تكون هذه الزيادة راجعة إلى ارتفاع مستوى المعيشة أو غلاء الأسعار وثمن التكلفة أو انخفاض قيمة العملة القومية أو زيادة رواتب المعلمين .

2- الضرائب العامة :

لاشك أن الأموال الناجحة عن ضرائب الدولة تشكل المصدر الأساسى لتمويل التعليم فى معظم بلدان العالم غير أن هذه البلدان تتفاوت تفاوتا كبيرا فى الشكل الذى يأخذه تمويل التعليم من الضرائب العامة ، وقد بين استبيان قامت به منظمة اليونسكو ومكتب العمل الدولى عام 1955 أن هناك أشكالات ثلاثة يأخذها تمويل التعليم فيها عن طريق الضرائب تكاد تتوزع بينها توزيعا عادلا وهذه الأشكال هى :

1- التمويل عن طريق الحكومة المركزية .

2- التمويل عن طريق الحكومة المركزية والسلطات المحلية معا (مقاطعات – محافظات – لجان مدرسية – بلديات) بنسب تختلف باختلاف البلدان .

3- التمويل عن طريق الإدارة المركزية أو الاتحادية والسلطات الإقليمية (الولايات – المحافظات – الأولوية) والسلطات المحلية .

وهكذا نجد أن بلد مثل فرنسا يلجأ إلى تمويل التعليم عن طريق الحكومة المركزية والسلطات المحلية معا ، وأن بلد كالولايات المتحدة يمول التعليم عن طريق الحكومة الفيدرالية والسلطات الإقليمية (سلطات الولايات) والسلطات المحلية إما فى البلدان العربية فالغالب فى معظمها أن يتم التعليم عن طريق الحكومة المركزية وان كانت السلطات المحلية تعطى بعض الحرية فى توزيع الأموال المخصصة من قبل السلطات المركزية .

وأن تحليل مصادر تمويل التربية فى كثير من البلدان وفى البلدان المتقدمة خاصة يشير إلى اتجاه جدير بالاعتبار هو تزايد نصيب الحكومة المركزية فى تمويل التعليم والسبب فى زيادة تدخل الحكومة المركزية فى تمويل التعليم حتى فى البلدان التى تأخذ بنظام اللامركزى ، يرجع إلى الصعوبات المتزايدة التى تلقاها السلطات المحلية فى توفير الأموال اللازمة للتربية ، بعد أن اتسعت ذلك الاتساع الهائل فى السنوات الأخيرة .

3- القروض :

جرت العادة أن تمول نفقات التربية من الواردات الثابتة المنتظمة للدولة تعنى الواردات المالية الناجمة عن الضرائب الخاصة ، أما القروض فكانت تخصص للمشروعات الإنتاجية أى للاستثمارات القادرة على أن تقدم نتاجا وعائدات من شأنها أن تسد القروض وفوائدها وكانت تعتبر خدمة استهلاكية لا تدخل بالتالى ضمن إطار الاستثمارات التى تنتج وتثمر .

غير أن هذه النظرة للتربية تغيرت وأصبح من بدهيات الأمور الثور بأن التربية ليست مجرد خدمة استهلاكية وإنما هى قبل هذا وفوق هذا توظيف مثمر لرؤوس الأموال يقدم عطاء ونتاجا وعائدات اقتصادية مالية تضاهى ما تقدمه سائر المشروعات الإنتاجية .

وهكذا نتج عن هذه النظرة الجديدة إلى التربية موقف فيما يتصل بتمويلها عامة وبتمويلها عن طريق القروض خاصة لاسيما أن الأسلوب الحديث فى التمويل عامة أسلوب يلجأ إلى القروض من أجل تمويل مشروعات ليست ذات إنتاج مباشر غير أنها إنتاج خصيب على المدى الطويل والتربية تأتى على رأس هذه المشروعات المنتجة على المدى الطويل والمنتجة نتاجا غير مباشرا ، فهى تزيد من الدخل القومى وتزيد بالتالى من المصادر المالية للدولة ولهذا فقد وسع الدولة أن تلجأ إلى القروض من أجل توفير نفقاتها لأن هذه القروض التى تستثمر فيها تعطى ثمراتها أضعافا مضاعفة وتزيد من الثروة القومية كأى مشروع إنتاجى آخر بل أكثر من أى مشروع إنتاجى آخر .

4- أقساط التعليم الخاص :

إن هذا المصدر من مصادر التمويل يحتل مكانة كبيرة فى كثير من البلدان وحتى البلدان التى تأخذ بنظام التعليم العام الذى تضطلع به الدولة ما تزال فى حاجة فى كثير من الأحيان إلى عون المدارس الخاصة لأن إمكانياتها لا تتيح لها توفير جميع الحاجات التعليمية للسكان هكذا نجد أن التعليم الخاص فى البلدان العربية يتحمل جانبا كبيرا من أعباء التعليم حتى فى البلدان التى تتولى الدولة فيها الأعباء الأساسية فى تعليم المواطنين ويزال التعليم الخاص فى معظم البلدان العربية يشمل جانبا كبيرا فى التعليم بجميع مراحله لا سيما فى المرحلة الثانوية وبوجه أخص فى مرحلة الحضانة ورياض الأطفال إذا لا تعنى الدولة بهذه المرحلة فى معظم الأحوال .

ثانيا : المصادر الثانوية :

تشمل هذه المصادر رسوم التسجيل وأقساط الدراسة والمساعدات الخارجية ومساعدات الأهالى وتتمثل المصادر الثانوية فى المصادر التالية :

1- **المصادر الخاصة** : وتشمل رسوم التسجيل وأقساط الدراسة فى البلدان التى لا يقوم فيها تعليم مجانى فى جميع مراحل التعليم أو بعض مراحله ، كما تشمل بعض الأشياء التى قد تلقى على عاتق الطلاب من مثل أثاث المدارس أو الوسائل التعليمية أو بعض الأموال التى تقدم لصندوق التوفير المدرسى أو غيرذلك وتشمل هذه المصادر الخاصة كذلك المنح والهبات التى يقدمها أفراد أو جماعات وبعض مشروعات التبرع من أجل الأبنية المدرسية أو غيرها.

2- **المصادر الخارجية** : وتشمل المساعدات الخارجية التى يتلقاها البلد (عدا القروض) سواء كانت مساعدات فنية أو مساعدات مالية وتتضمن الأولى تقديم بعض المعلمين والأساتذة من قبل دولة أخرى أو تقديم بعض المنح الدراسية للدراسة فى بلد أجنبى أما المساعدات المالية فتشمل المنح المالية التى قد تقدمها بعض الدول .

3- **المصادر المحلية** : وتلجأ كثير من الدول التى تعجز عن توفير الأموال الكافية للتعليم إلى مساعدات خاصة من الأهالى أنفسهم كأن يقدم أهل القرية أو البلد أو الأرض التى تنشأ عليها المدرسة أو يقدموا بناء المدرسة كاملا أو يتولوا بعض نفقاتها وهذا ما نجده فى كثير من البلدان العربية وهو حل يساعد على توفير الأبنية المدرسية اللازمة .

4- **كما يقترح بعضهم** مصادر أخرى لتمويل التعليم كأن تنشأ شركات خاصة تتولى استثمار رؤوس أموالها عن طريق التربية وذلك بأن تقدم قروضا مالية للطلاب المحتاجين مقابل حصول هذه الشركات

فيما بعد على جزء من أرباح هؤلاء الطلاب بعد إتمامهم الدراسة ويلقى هذا الحل صعوبات مبدئية وصعوبات عملية منها مراقبة دخول الأفراد وأرباحهم ومنها إقرار مبدأ الشركة فى الأرباح التى يجنبها الأفراد من التربية والاقتراح فى جملته يحمل طابعا رأسماليا بعيدا عن روح التربية وأهدافها على أن بعض تلجأ إلى تطبيق صيغة قريبة من هذه كما يفعل الاتحاد السوفيتى فى التعليم العالى وكما تفعل فرنسا فى بعض مدارس الدولة الكبرى ، وقوام هذه الصيغة أن يقدم الطالب مقابل تعليمه مبلغا ثابتا من المال أو خدمة للدولة تبلغ عددا من السنوات أى قيمة عينية أو مبلغا معينا يعادل نفقات الدراسة ومثل هذا النظام تأخذ به الكثير من الدول فى معاهد إعداد المعلمين وهو سائد فى بعض الدول العربية إذ يطالب الطالب بخدمة معينة لقاء دراسته فى هذه المعاهد ، تعادل سنين دراسته أو تبلغ ضعفها أو ثلاث أضعافها تبعا لنظام البلد ، كما يطالب عند استنكافه عن الخدمة يرد النفقات الدراسية التى أنفقت عليه ويطبق هذا المبدأ أيضا فى بعض البلدان العربية على الطلاب الموفدين إلى البلاد الأجنبية للدراسة على نفقة الدولة .

كما يذكر بعض علماء الاقتصاد بعض مصادر تمويل التعليم غير الحكومية منها :

1- المشاركات المجتمعية : وهو ما يساهم به القطاع الخاص من مؤسسات وشركات وهيئات وجمعيات وأفراد من أموال نقدية أو عينية وتأخذ أشكالا متعددة مثل :

1- التمويل المالى المباشر عن طريق ضرائب تدفعها الشركات أو المواطنون ويستفاد منها فى الحصول على التجهيزات واللوازم المدرسية أو لدفع جزء من مرتبات العاملين أو المعلمين أو لصيانة مدرسة .

2 المشاركة عن طريق التبرع النقدى أو بأرض أو بناية أو تقديم

تجهيزات غذائية أو مختبارت او تأثيث مدارس أو وسائل تعليمية وأدوات رياضية .

3- المشاركة فى الأعمال الإنشائية أو صيانة الأجهزة أو مشاركات تطويعية فى برامج محو الأمية وتعليم الكبار

2- **التمويل الذاتى** : وهى لجوء بعض المؤسسات التعليمية إلى تطوير نشاطاتها التعليمية إلى نشاطات تعليمية إنتاجية ، أى عائدات مادية تعين المؤسسة فى تخفيف الاعتماد على المصادر الحكومية فى توفير الحاجة للموارد المالية الضرورية لتيسير نشاطاتها إضافة إلى تحقيق الأهداف التعليمية .

3- **مشروع الوقف** : تشجيع قيام مؤسسات وقفية مدرسية فى المجتمع تعمل على توفير الدعم المالى والمعنوى لمدارس التعليم العام وبرامجها وأنشطتها المختلفة .

وهناك نماذج جيدة فى دول الخليج العربية لتمويل المشروع التربوى ، ومن أهم هذه النماذج قيام المؤسسات الخيرية التى تستمد مصادر تمويلها من صناديق الوقف لتمويل الطلاب المحتاجين وتمكينهم من استكمال دراساتهم وخاصة طلاب الجامعة ومؤسسات التعليم العالى .

4- **المدرسة المنتجة** : إن إتباع الأسلوب الإنتاجى لتمويل بعض نفقات يمثل أحد الأساليب الجديدة فى التمويل والذى يقوم على أساس أن نجد المدرسة كفايتها المالية لسد بعض النفقات من مواردها الإنتاجية سواء كانت فيه زراعية أو صناعية ، أى تحويل المدارس إلى مواقع إنتاجية مع استمرار تقديم الخدمات الأكاديمية التعليمية وهذه المبادرة تمكن المدارس من تغطية جزء من نفقاتها عن طريق الإنتاج وصولا إلى وحدة متكاملة يتم من خلالها ربط التربية والتعليم بالعمل والإنتاج ، فإن مدارسنا وجامعاتنا لا تخلو من صفوة الخبراء

والعلماء فى مختلف التخصصات ومنها ما يحملون براءات الاختراع يمكن الاستفادة منهم فى خدمة قطاعات الإنتاج الخاص والعام من خلال إجراء البحوث ودراسات الجدوى وتقديم المشورة بما يعود على المؤسسات التعليمية .

5- تحقيق مساهمة القطاع الخاص : لم يعد التعليم مسئولية حصرية للحكومات ، بل تم إسناد أدوار رئيسية للقطاع الخاص ويتمثل ذلك فى إيجاد وتطوير صناعات استثمارية فى مختلف المجالات منها التعليم ، وقد أخذت دول المنطقة تتجه إلى خصخصة بعض قطاعات التعليم وبث روح التنافس سعيا وراء التميز خاصة قطاع التعليم العالى حيث تنوعت النظم والمناهج التعليمية ومصادر التمويل بما يتناسب وسوق العمل .

ثالثا : مؤشرات تمويل التعليم :

إن الكفاءة الإنتاجية لكل نوع من أنواع النشاط التعليمى هى المعيار الاقتصادى للتعليم ولكن هناك بجانب هذا المعيار معايير أخرى لا تقل أهمية عن ذلك المعيار مثل المعايير القومية والاجتماعية فالعدالة الاجتماعية واعتبار التعليم حقا ميسرا لكل مواطن وقيمة التعليم فى تمكين الفرد من الاستمتاع بحياة أكثر إشباعا وأعمق تجربة معايير تقاس بها الكفاءة الإنتاجية ومن أهم مؤشرات تمويل التعليم ما يلى :

أولا - ميزانية التعليم والجهد التعليمى :

1- ميزانية التعليم من ناحية ورأس المال أو الثروة التعليمية من ناحية أخرى يعكسان قدرة صناعة التعليم على الإنتاج

وتعرف ميزانية التعليم هو ما يرصد للتعليم من أموال فى الميزانية السنوية للدولة لكن إلى جانب هذا أيضا لابد أن نقدر كذلك الثروة التعليمية القائمة فعلا من مبان وأجهزة وأدوات مدرسية ومعلمين وإداريين وغيرهم من الثروة البشرية الموجودة .

2- لاشك أن ميزانية التعليم ذات دلالة واضحة فيما يمكن أن يستثمر المجتمع فى هذا النوع من الخدمات العامة ولو أنها وحدها لا تمثل الجهد الحقيقى الذى يبذله المجتمع فى عمليات التربية والتعليم ، ذلك لأن هناك أنواعا أخرى من الإنفاق تتمثل فى جهود الأسرة فى تربية الأطفال وفى الخدمات الاجتماعية الخاصة برعاية الطفولة والجمعيات والهيئات الدينية والتعليم فى الجيش وما تقوم به أجهزة الإعلام والاتصال بالجماهير وأجهزة التثقيف على مختلف مستوياتها وإن زيادة وارتفاع ميزانية التعليم والاستمرار فى الارتفاع فإن هذا لا يعنى دلالة قاطعة على الزيادة الملحوظة فى الجهد التعليمى فقد تكون هذه الزيادة لامتصاص الأعداد المتزايدة من الطلاب وهناك ثلاث عوامل تعزى إليها الزيادة المطردة فى ميزانية التعليم وهى كالتالى :

أ- الارتفاع فى تكلفة الوحدة التعليمية :

ب- زيادة إعداد المتعلمين والملتحقين بمختلف أنواع التعليم .

ج- التوسع فى التعليم العالى وما يرتبط به من أنواع الدراسات المتخصصة فى مستويات البحث وخاصة فى ميادين العلوم وتطبيقاتها .

وإن ميزانية التعليم وحدها لا تعطى صورة كاملة عن الجهد التعليمى وما يمكن أن يعطيه من عائد إذ أن الميزانية التعليمية مرتبطة برأس المال القائم أو الثروة التعليمية وهو ما يتثمل فى أجهزة التعليم ومنشآته الثابتة ومبانيه وهيئات التدريس إلى غير ذلك من الظروف المادية والموضعية للتعليم ويمكن أن تكون الميزانية فى هذه الحالة نوعا من الاستثمارات الجديدة أو نفقات للصيانة ونفقات جارية لتشغيل الأجهزة القائمة فضلا عن كونها استثمارات لخلق أجهزة جديدة بطبيعة الحال .

ثانيا – ميزانية التعليم والميزانية العامة :

إن العلاقة بين ميزانية الدولة وبين ميزانية التعليم تمثل الوضع النسبى للجهد التعليمى فى صلته بالجهود الأخرى للدولة فى نواحى الزراعة والصحة والإسكان والمواصلات .

وأن تقدير جهد التعليم والحكم عليه بنسبة ميزانيته إلى المزيانية العامة للدولة يتطلب التعرف على مصادر الميزانية نفسها وإلى أى مدى تمثل هذه الميزانية ما يستطيع أن يحصل عليه المجتمع ممثلا فى الحكومة من موارد عن طريق أنواع الضرائب المختلفة سواء أكانت ضرائب مباشرة أم غير مباشرة أم ضرائب دخل إلى غير ذلك من مصارها المالية .

وإن ميزانية التعليم بالنسبة إلى ميزانية الدولة من الدلالات التى تستخدم فى الإحصاءات التعليمية لتوضيح مدى الجهد التعليمى مقدار فى صورة رقمية بالنسبة لجهود الدولة الأخرى .

ثالثا : ميزانية التعليم والدخل القومى العام :

إنه فى السنوات الأخيرة أخذ رجال الإحصاء التربويين والمعنيون باقتصاديات التربية فى الأخذ بالنسبة بين الدخل القومى وميزانية التعليم للدلالة على الجهد التعليمى وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وإن النسبة بين ميزانية التعليم والدخل القومى أكثر دلالة على نوع المجهود التعليمى الذى يمكن أن يحدثه للمجتمع كله فى جهاز التعليم للحاضر والمستقبل ، ولما كان الدخل القومى ممثلا لمجموع السلع والجهود التى يحصل عليها فى سنة معينة فإن هذا المؤشر يدلنا على مدى ما يمكن أن يستثمر المجتمع فى جانب التعليم من مجوع طاقاته .

رابعا – نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم :

1- كذلك من المؤشرات الإحصائية المفيدة فى اقتصاديات التعليم سواء للمقارنة أو لمعرفة النمو الكمى والكيفى تحديد نصيب الفرد من ميزانية التعليم عن طريق نسبة ميزانية التعليم إلى عدد السكان .

2 يجب ملاحظة أن ما يخص الفرد من التعليم فى بلد من البلاد يتوقف على ظروف كثيرة منها مستوى الأجور مثلا ولو كان أقل من بلد آخر فليس معناه بالضرورة أن يكون التعليم أقل من كمه أو كيفه .

خامسا – توزيع ميزانية التعليم على المراحل والمستويات والأنواع المختلفة :

1- إن أهم العناصر فى اقتصاديات التعليم النسب التى يتم بها توزيع ميزانية التعليم على مختلف المراحل والمستويات كالتعليم الابتدائى والإعدادى والثانوى والجامعى والعالى وعلى أنواعه كالتعليم الفنى والمهنى بأنواعه والتعليم العام والتعليم الأكاديمى والتكنولوجى والأدبى والعلمى .

2- يرتبط بهذا التوزيع العام دلالة أخرى هامة فى اقتصاديات التعليم وهى تكلفة التلميذ فى كل مرحلة ونوع من أنواع التعليم .

سادسا – أنشطة التدريس ومعدلاتها :

1- كذلك تدخل فى حسابات اقتصاديات التعليم وإدارته حسابات أخرى تتصل بما يأتى :

أ- معدل نصيبي المدرس من التلاميذ فى الفصل الواحد .

ب- معدل نصيب المدرسة من الفصول .

obeikandi.com

ج- معدل نصيب التفتيش من الفصول أو المدارس أو التلاميذ .

وهذا يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى الكفاءة الإنتاجية للوحدة التعليمية .

2- تختلف هذه المعدلات بحكم مرحلة التعليم ومستواه كما تختلف بحكم نوعه ومقتضياته .

3- تتصل كذلك بهذا من ناحية أنشطة التعليم ومؤشراتها أمور تتصل بعدد ساعات التدريس لكل مدرس فى كل مرحلة وعدد ساعات التعليم فى الأسبوع بالنسبة للتلميذ ونصيب التلميذ من مساحة الفصل ونصيبه من الأفنية والملاعب إلى غير ذلك من الأمور المرتبطة بالعمليات التعليمية .

4- يمكن اعتبار الانتظام فى الدراسة معيارهاما فى اقتصاديات التعليم وهذا المعيار فى الواقع له أهمية خاصة فى مرحلة التعليم الإجبارى أيا كانت مدتها لذلك نجد من بين الإحصاءات الهامة نسبة المنتظمين فعلا إلى المقيدين وتظهر هذه المشكلة بطبيعة الحال فى المناطق الريفية .

سابعا – مؤشرات أخرى :

يوجد معايير أخرى غير المعايير السابقة بعضها كمى وبعضها كيفى ذات دلالة فى تقدير لاقتصاديات التعليم وكفاءته من أهمها :

1- طريق التدريس المناسبة .

2- توزيع الفصول حسب مستويات التحصيل مما يؤدى إلى كفاية فى العائد التعليمى .

3- إنتاج الكتب بأقل التكاليف بما لا يقلل من قيمة الكتاب وفائدته .

4- توجيه التلاميذ وتنمية اهتماماتهم .

5- بعض المسائل المتصلة بالخريجين كالبطالة أو وضعهم فى

الأماكن المناسبة للعمل فيما تخصصوا فيه أو فيما يتمشى مع ميولهم وطاقاتهم ما يؤثر فى العائد الحقيقى للتعليم .

رابعا : معايير تقييم نظام التمويل :

عادة ما تستخدم معايير لتقييم نظام التمويل التربوى فى أى بلد ومن أشهر هذه المعايير ما يلى :

1- درجة مناسبة مستوى توفير الخدمات التربوية (مناسبية التمويل)

تطورت مقاييس المناسبية عبر الزمن تطورا ملحوظا ففى خلال الستينات والنصف الأول من السبعينات كانت المناسبية تعرف بدلالة النسبة المئوية من الناتج القومى الإجمالى المخصصة للتعليم ، وقد كانت نسبة 8 ٪ غالبا هى المناسبة ، أما إذا نسبت حصة التعليم إلى ميزانية الحكومة المركزية ، فإن النسبة المناسبة كانت 20 ٪ ولم تكن مثل هذه المقاييس مرضية بالكامل ، لأنها كانت تهمل أحيانا التعليم الخاص ، والدخول المتعددة التى تدفعها السلطات المحلية ، وسلطات المقاطعات ولقد اتسمت مثل هذه المقاييس أيضا بالغموض لأنها فشلت فى مصالحة السؤال المتعلق بالكفاءة ومن هنا كان لابد من التطوير .

فمنذ أواخر السبعينات وتأثرا بتوجيهات البنك الدولى ، ظهرت مقاييس جديدة أكثر قبولا للمناسبية ، ولقد روعى أن تكون مثل هذه المقاييس أقرب إلى حد ما من مخرجات الأنظمة التربوية أو أهدافها ، ومن هنا تحركت هذه المقاييس خطوة نحو التفصيل والجودة ، وسادت أربعة مقاييس رئيسية وهى:

1- نسبة التسجيل فى التعليم الابتدائى وبالقياس للفئة العمرية المناظرة .
2- درجة التوازن فى الفرص التعليمية بين الذكور والإناث .
3- نسبة التسجيل فى التعليم الثانوى والعالى .

4- معدل تعليم الكبار .

وبالتدريج أصبح ينظر إلى الأهداف المنشودة كميا ونوعيا ثم تحدد الميزانية المطلوبة فى ضوئها

2- الكفاءة :

إن الكفاءة ترتبط بالتوزيع والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من أجل جعل تحقيق الأهداف المنشودة يتم فى أقصى حد ممكن ، ويمكن أن يستخدم مصطلح الكفاءة بطرق مختلفة وكثيرة ، ولكن فى الموارد الاقتصادية يقال أنها موزعة بكفاءة لو كان من غير الممكن إعادة توزيعها بدون تقليل مستوى النتائج .

وللكفاءة العديد من المقاييس لعل أشهرها الكلفة – المنفعة Cost – Benfit والكلفة – الفعالية Cost – Effectiveness ويمكن أن يستخدم أى من الأسلوبين لمقارنة كفاءة طرق بديلة لإنجاز نفس الهدف المذكور بأقل تكلفة، ونفس الشىء بالنسبة لاستخدام الكمبيوتر فى العملية التعليمية أو إطالة اليوم الدراسى وغير ذلك ويستخدم أسلوب الكلفة – المنفعة فى حالة التمكن من التعبير عن كل من المدخلات (الكلفة) والمخرجات (المنفعة) فى صورة نقدية ، فى حين يستخدم أسلوب الكلفة – الفعالية فى حالة عدم التمكن من التعبير عن المخرجات (الأهداف أو المنفعة) فى صورة نقدية وهذا هو الوضع السائد فى التربية .

ومن هنا يصعب استخدام الكلفة – الفعالية فى الكثير من القضايا لصعوبة قياس المخرجات وهذا الجانب يتطلب توزيع الموارد التربوية فى البلدان العربية ، لاسيما أن الساحة الدولية تشهد ثراء علميا حديثا فى هذا المجال .

3- العدالة : Eauity

إن تأثيرات الرغبة فى تحرى العدالة فى تصميم أنظمة تمويل التربية تعد قوية جدا ويبدو أن تأثيراتها آخذة فى التزايد فى ضوء الهوة بين الأغنياء

والفقراء فى العديد من الدول ولا سيما النامية منها .

وتركز الكثير من أبحاث اقتصاديات التعليم الحديثة على مسألة العدالة وبخاصة تلك التى تتعلق بكيفية وجوب توزيع عبء التعليم بين المجموعات المختلفة فى المجتمع والرغبة العامة لهذه الأبحاث هى إيجاد وضع أقرب إلى العدالة بين الدولة والأفراد فى استفادتهم من التعليم ، وكذلك بين فئات المجتمع وأرجائه المختلفة وبخاصة الفقراء والأغنياء والريف والحضر .

ويلاحظ أنه لا يوجد خلاف كبير فى أن تقدم الدولة تعليما مجانا وربما إلزاميا فى مراحل االتعليم قبل الجامعى ، ولاسيما الابتدائية والإعدادية والثانوية ويدور جدل كبير حول من يجب أن يدفع تكاليف التعليم العالى .

وقد تطرق الشك إلى الدول النامية وبحثت فى وقت أكثر حداثة تأثيرات الدعم الحكومى على الافتراض القائل بأن توفير تعليم عال مجان ، أو مدعم من شأنه أن يفيد أبناء العائلات ذوات الدخل المنخفض ، وذلك انطلاقا من أن ابناء العائلات الأعلى دخلا هم الأكثر استفادة من التعليم العالى .

خامسا : تحديات تمويل التعليم :

هناك مجموعة من الحقائق مرتبطة بقضايا تمويل التعليم والتحديات والأزمات التى يواجهها هذا القطاع فى مجال التمويل ، ويمكن تلخيص عدد من هذه الحقائق فيما يلى :

1- إن الدول وخاصة النامية منها قد وصلت إلى المستوى الأعلى فى الإنفاق على التمويل ولا يمكن لها بأية حال من الأحوال زيادة المخصصات لهذا القطاع من الموازات العامة للدولة .

2- أن الضغط والطلب الاجتماعى على التعليم العالى تزداد نتيجة لعوامل سكانية وديمغرافية معروفة .

3- أن مفهوم المجتمع بكاملة (القطاع العام والخاص) فى تمويل التعليم قد ترسخ بشكل كبير .

4- إن التوجه نحو الخصخصة سيؤدى إلى تقليص الدور الحكومى بالنسبة للتعليم العالى فى النواحى التمويلية والتوظيفية وتمويله إلى القطاع الخاص الذى سيكون أكبر مستفيد من خدمات التعليم العالى .

وفى ظل هذه الحقائق والاتجاهات لابد للتعليم أن يبحث عن مصادر غير تقليدية للتمويل ، ويأتى القطاع الخاص فى مقدمة هذه المصادر وإذا كان هذا المصدر لم يساهم بالقدر المطلوب فى كثير من الدول النامية ، فإنه فى الدول الصناعية والمتقدمة يساهم بقدر كبير فى تمويل مؤسسات التعليم ومراكز البحوث التابعة لها .